الأمم المتحدة

E/HLPF/2021/3/Add.2

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 April 2021
Arabic
Original: English/Spanish

**المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة**

المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

6-15 تموز/يوليه 2021

**التعافي المستدام والمرن من آثار جائحة كوفيد-19 على نحو يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة: بناء مسار شامل وفعال لتحقيق خطة عام 2030 في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة**

## مساهمة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

### مذكرة من الأمانة العامة

تحيل الأمانة العامة طيه المساهمة المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة من الاجتماع الرابع لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، الذي عُقد في الفترة من 15 إلى 18 آذار/مارس 2021.

190521 180521 21-05540 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

# مساهمة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي


موجز

عُقد الاجتماع الرابع لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة في الفترة من 15 إلى 18 آذار/مارس 2021 في شكل افتراضي بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ونُظم تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة)، وترأسته حكومة كوستاريكا. وكان الاجتماع مفتوحا أمام الدول الأعضاء في المنتدى، وأعضاء اللجنة المنتسبين، والمراقبين، وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

وشملت المواضيع الرئيسية التي تناولها الاجتماع تعزيز التعافي المرن والمستدام من آثار جائحة كوفيد-19 وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ والفصل الزائف بين الصحة والاقتصاد؛ ومسألة الأزمة والتعافي والتحول في عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وتمويل التنمية؛ وبناء مسار فعال يشمل الجميع نحو تحقيق خطة عام 2030 في سياق عقد العمل وصوب التعافي بعد جائحة كوفيد-19. وشمل الاجتماع أيضا بعض المبادرات الابتكارية. وتمثلت أولى تلك المبادرات في مواصلة صياغة استراتيجية "الكاريبي أولاً" التي وضعتها اللجنة، إذ شاركت جميع بلدان منطقة البحر الكاريبي في الاجتماع، الذي شمل حلقة نقاش محددة تناولت المسائل الحاسمة بالنسبة لإبقاء خطة عام 2030 قيد النظر من أجل بناء مستقبل أفضل في المنطقة دون الإقليمية في أعقاب جائحة كوفيد-19. وعُقد أول اجتماع رفيع المستوى على الإطلاق بشأن التحديات التي يواجهها أعضاء اللجنة المنتسبون في تنفيذ خطة عام 2030 قبل اجتماع المنتدى. أما المبادرة الثانية، فهي تعزيز دور المجتمع المدني، الذي رحبت الدول الأعضاء بمشاركته في جميع حلقات النقاش. وبالإضافة إلى ذلك، نَظمت الآلية المعنية بمشاركة المجتمع المدني اجتماعا قبل اجتماع المنتدى. وتعلقت المبادرة الثالثة بمساهمة منظومة الأمم المتحدة، وشملت عروضا عن التقدم المحرز في تنفيذ إصلاحات الأمم المتحدة، قدمها كل من الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بصفتهما نائبين لرئيسة المنبر الإقليمي للتعاون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المنشأ حديثا.

ويستند هذا التقرير إلى الموجز الذي أعدته رئاسة الاجتماع الرابع للمنتدى.

# أولا - مقدمة

1 - عُقد الاجتماع الرابع لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة في الفترة من 15 إلى 18 آذار/مارس 2021 في شكل افتراضي بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ونُظم تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة)، وترأسته حكومة كوستاريكا. وكان الاجتماع مفتوحا أمام الدول الأعضاء في المنتدى، وأعضاء اللجنة المنتسبين، والمراقبين، وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وشارك في الاجتماع عدد كبير من أصحاب المصلحة المعنيين، منهم 400 3 مشارك عن بعد، بينما تابع المنتدى 200 6 شخص عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي.

2 - وشملت الأنشطة التحضيرية للاجتماع الرابع للمنتدى عقد أول اجتماع رفيع المستوى على الإطلاق بشأن التحديات التي يواجهها أعضاء اللجنة المنتسبون، البالغ عددهم 14 عضوا، في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ واجتماعا لممثلي المجتمع المدني؛ واجتماعا لمنتدى الأعمال التجارية المعني بأهداف التنمية المستدامة بشأن استراتيجيات القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق التعافي المستدام والشامل للجميع؛ وحلقة عمل إقليمية بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية، نظمتها اللجنة بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والاجتماع السنوي الذي تعقده نائبة الأمين العام بصفتها رئيسة المنبر الإقليمي للتعاون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك اجتماعها مع جميع منسقي الأمم المتحدة المقيمين في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، نُظم أكثر من 30 نشاطا جانبيا، أشرف مكتب رئيس كوستاريكا على اثنين منها، تناولا موضوعي "المرأة والطبيعة: الحلول المالية من أجل تحقيق التعافي الاقتصادي الشامل والمنصف" و "الدفعة الكبيرة في المجال البيئي من أجل التعافي المستدام والمرن والشامل للجميع".

3 - وفي الجلسة الافتتاحية، التي أدارها وزير الشؤون الخارجية وشؤون العبادة بالنيابة في كوستاريكا، أدلى ببيانات كل من نائبة الأمين العام، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير والممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة في نيويورك، والأمينة التنفيذية للجنة، ورئيس جمهورية كوستاريكا.

4 - وأشارت نائبة الأمين العام إلى أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تضررتا بشدة من أزمة كوفيد-19، وأنهما تواجهان أسوأ انكماش اقتصادي في تاريخهما، مما قد يؤدي إلى محو التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة، ولا سيما المساواة بين الجنسين. وبفضل سرعة استجابات البلدان بتدابير مالية واجتماعية غير مسبوقة، تم إنقاذ ملايين الأرواح وتم تفادي زيادة الفقر. بيد أن هناك خمسة مجالات رئيسية ينبغي اتخاذ إجراءات بشأنها، وهي (أ) الحرص على أن تصبح اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 خدمة من خدمات المنفعة العامة على الصعيد العالمي، ولا سيما من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، الذي يجب مده بالدعم الكامل؛ (ب) تقديم الدعم المؤسسي لتمويل التنمية - وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث ترتبط الديون بالقابلية للتضرر بتغير المناخ، والمقترحات المتعلقة بتعليق خدمة الديون، وصندوق التخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، الذي اقترحته كوستاريكا، ومبادرة مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ، واقتراح إنشاء صندوق منطقة الكاريبي للقدرة على الصمود؛ (ج) مواءمة السياسات المتعلقة بجائحة

كوفيد-19 وبالعمل المناخي من أجل تعزيز الطاقة المتجددة، والتنقل والسياحة المستدامين، والرقمنة، والقطاع الصناعي المتخصص في الرعاية الصحية، والاقتصاد الأحيائي والاقتصاد الدائري؛ (د) بناء مستقبل يتسم بالمساواة، يمكن فيه للمرأة أن تأخذ مكانتها المستحقة في المجتمع؛ (هـ) الاستفادة القصوى من إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وستتيح المؤتمرات الدولية القادمة، مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، فرصا للمساعدة على تشكيل مستقبل مشترك، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لهما الكثير مما يمكن أن تقدماه بوصفهما مجموعة بلدان يمكنها أن تساعد العالم على ترسيخ التعافي من جائحة كوفيد-19 في الوعود الطويلة الأجل لخطة عام 2030. وستكون التحديات كبيرة في المستقبل، ولكن المنطقة تملك القدرة على الأخذ بزمام التغيير المحدث للتحول على مدى السنوات العشر المقبلة. وستظل الأمم المتحدة شريكا مخلصا في هذه اللحظة المحورية في بناء مستقبل أفضل للجميع.

5 - وقال رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن العالم يقف عند نقطة تحول وأن أول ما يجب القيام به هو تحقيق المساواة في توزيع اللقاحات وإمكانية الحصول عليها. ومن أجل التصدي للجائحة والتعافي منها، يجب على المجتمع الدولي أن يحشد التمويل اللازم للبلدان النامية. وقد ظهرت بوادر الاتفاق بشأن الإجراءات اللازمة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويتمثل الإجراء الأول في تخفيف عبء الديون، إذ تعد مبادرة تعليق سداد الديون التي اتخذتها مجموعة العشرين مبادرة جديرة بالترحيب، ولكن ينبغي توسيع نطاقها وتمديد آجالها حتى نهاية أزمة كوفيد-19. وينبغي إشراك القطاع الخاص، الذي يملك معظم ديون مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في عملية تعليق سداد الديون، التي ينبغي استخدامها لإعادة هيكلة تلك الديون على أساس كل حالة على حدة. ويجب أيضا بناء هيكل لإدارة الديون على نحو مستدام. وثانيا، تحتاج أقل البلدان نموا والبلدان المتوسطة الدخل إلى مزيد من السيولة لتستثمرها في جهود التعافي. وقد ضخت البلدان المتقدمة النمو أكثر من 14 تريليون دولار في اقتصاداتها، ولكن البلدان النامية لا تملك العملات الاحتياطية اللازمة لتوفير تلك السيولة. وسيكون من الأهمية بمكان أن يقوم صندوق النقد الدولي بإنشاء حقوق خاصة جديدة في سحب الأموال وأن يعيد توزيع حصص البلدان المتقدمة النمو غير المستخدمة على البلدان النامية. وقد أوصت وزيرة خزينة الولايات المتحدة الأمريكية في الآونة الأخيرة بإنشاء 500 بليون من حقوق السحب الخاصة الجديدة، التي يمكن أن تولد 56 بليون دولار من الأموال الجديدة لفائدة المنطقة. ويمكن لصندوق التخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 الذي اقترحته كوستاريكا أن يوفر أيضا سبلا هامة لتمكين البلدان النامية من التغلب على أزمة السيولة ومن إعادة البناء على نحو مستدام، ومن المأمول أن تعتمده المؤسسات المالية الدولية. ومقترح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإنشاء مرفق للسيولة والاستدامة مقترح يستحق الدعم الدولي. وثالثا، لا بد من حشد المزيد من التمويل بشروط تساهلية لفائدة البلدان الأكثر احتياجا، نظرا لأن أفقر تلك البلدان لا يستطيع تحمُّل ديون جديدة. وفي إطار التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، خُصص مبلغ 30 بليون دولار للتمويل بشروط تساهلية، وهذا الرقم يجب أن يضاعف على الأقل. ويجب على البلدان المانحة أن تفي أخيرا بوعدها بتقديم 0,7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي للمؤسسات المالية الإقليمية ودون الإقليمية أن تزيد في الرسملة وأن تعتمد معايير أكثر مرونة في منح القروض. ويجب وقف التدفقات غير المشروعة للأموال من البلدان الفقيرة، ويجب الوفاء بتعهد التمويل المناخي البالغ قدره 100 بليون دولار سنويا، وينبغي اعتماد وتنفيذ التوصيات الأربع عشرة التي قدمها الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030، وهناك حاجة للاستثمار في هياكل أساسية مستدامة من أجل تفادي وقوع كارثة مناخية. وقد اقتُرح إنشاء مرفق مشترك بين القطاعين العام

والخاص للاستثمار في هياكل أساسية مستدامة تحت رعاية الأمم المتحدة لمساعدة البلدان النامية على سد الفجوة القائمة في الاستثمار في الهياكل الأساسية. ولا بد من معالجة أوجه عدم المساواة النظمية، ويجب أن تؤدي بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دورا حيويا في تعزيز الانتقال إلى عالم أكثر مساواة وديناميةوازدهارا.

6 - وقالت الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن في خضم الأزمة الصحية، فإن للمنتدى قيمة واضحة تجعل منه حيزا حيويا لتبادل الدروس التي استخلصتها البلدان والتحديات التي واجهتها أثناء الجائحة، والإجراءات التي اتخذتها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب جعله منبرا للإدلاء بآراء للاجتماع المقبل للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وقد عقد الاجتماع خلال أزمة زادت في حدة المشاكل الهيكلية وكشفت عدم استدامة نموذج التنمية في المنطقة. ففي عام 2020، تسببت الجائحة في أشد انكماش اقتصادي منذ 120 عاما، مما زاد في البطالة والعمالة في القطاع غير الرسمي وفي الفقر والفقر المدقع، وكانت لها آثار غير متناسبة على المناطق الريفية والنساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي والمهاجرين. ومن أبرز آثار الأزمة ارتفاع عدد النساء اللواتي غادرن سوق العمل، وهو أمر يعزى جزئيا إلى ارتفاع الطلب على الرعاية في المنزل، مما أدى إلى ضياع المكاسب المحققة على مدى أكثر من عقد من التقدم. وكشفت الأزمة أيضا عن اتساع الفجوة الرقمية، حيث لا يحصل 46 في المائة من الأطفال على التعليم عن بعد. وفي ظل تلك الخلفية، تجددت الدعوة إلى التحول إلى مجتمع الرعاية بتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة، مما سيشكل تغيرا حضاريا كبيرا، وبإنشاء رصيد للخدمات الرقمية الأساسية في بلدان المنطقة، تخصص له نسبة 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. فالحالة الراهنة بمثابة تنبيه إلى مخاطر عدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومقاصد خطة عام 2030. وفي إطار عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تم التأكيد على أن المنطقة يجب أن تركز على القطاعات الاستراتيجية لكي تنتقل إلى التنمية المستدامة، وعلى أن التمويل الدولي يكتسي أهمية حاسمة. وفي هذا الصدد، فإن مبادرة صندوق التخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 تكتسي أهمية خاصة لأن الصندوق سيقدم قروضا ميسرة بصرف النظر عن مستويات دخل البلدان وبدون شروط. ويجب أن تكون الاستجابة للأزمة مصحوبة بإجراءات تصحيح المسار اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. ولا بد أيضا من تعزيز الديمقراطية، إذ لا يمكن تحقيق أي شيء بدون إمكانية الحصول على اللقاحات، مما يتطلب إجراء تغييرات في قواعد الملكية الفكرية ونظم البراءات، ويستلزم العمل الجماعي واتباع نهج متعدد الأطراف وقائم على المنفعة العامة لسد الفجوات الواسعة.

7 - وقال رئيس جمهورية كوستاريكا أن العالم قد تغير منذ صياغة أهداف التنمية المستدامة، وأن الطابع الشامل لخطة عام 2030 أصبح معرّضا للخطر. فقد كشفت الجائحة عن وجود فجوات واسعة في المنطقة. وإن ارتفاع المديونية وضيق الحيز المالي يحدان من القدرة على الاستجابة للأزمة على نحو ملائم، وفي حالة منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي، هناك أيضا مواطن ضعف قائمة من قبل، منها مواطن الضعف المتصلة بتغير المناخ. ونظرا للحاجة الملحة إلى التعجيل بالتعافي، فإن القدرة على الاستثمار في المستقبل وفي الحلول المستدامة وفي الفئات الأكثر ضعفا أمر لا مناص منه، إذ سيمكن من تفادي إغراءات السعي إلى التعافي مهما يكن الثمن. ويجب اعتبار الجائحة علامة تحذير بشأن الضغوط التي تمارسها البشرية على النظم الإيكولوجية. وقد بلغت نظم الإنتاج والاستهلاك الحالية حدها الأقصى، مما يضع العالم

في مفترق طرق يتطلب تغييرا هيكليا في نموذج التنمية حرصا على تمكين الأجيال الحالية والمقبلة من العيش في أمن وصحة. ويجب أن يكون "الوضع الطبيعي الجديد" جديدا حقا. ويجب تحديث المساهمات المحددة على الصعيد الوطني، وتوجيه الاستثمارات نحو تحييد أثر انبعاثات الكربون، وتشكيل جبهة مشتركة لحشد الموارد اللازمة لدعم البلدان في تنفيذ خطة عام 2030 واتفاق باريس. وفي خضم التوترات التي تواجهها الآن بنية الحكم العالمي، لا يمكن أن يبالغ المرء في التأكيد على قيمة تعددية الأطراف. فالتضامن والتعاون الدوليان هما السبيل الحقيقي الوحيد للخروج من الأزمة. ويجب أن تتحدث أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصوت قوي وموحد من أجل إعادة تشكيل النظام العالمي على نحو أفضل. وتم بالفعل التوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الإقليمي، وتم الإعراب عنه في الإعلان السياسي بشأن التعافي المستدام والمرن والشامل للجميع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي اعتُمد في الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والاستنتاجات والتوصيات المتوقع اعتمادها في الاجتماع الرابع للمنتدى، وينبغي للمنطقة أن تقدم مقترحاتها في جميع المناقشات العالمية، ولا سيما في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2021 بشأن متابعة تمويل التنمية.

## ثانيا - عرض المنشور المعنون "بناء مستقبل أفضل: العمل من أجل تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، التقرير الرابع عن التقدم المحرز والتحديات القائمة على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

8 - أبرز المنشور المعنون "بناء مستقبل أفضل: العمل من أجل تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، التقرير الرابع عن التقدم المحرز والتحديات القائمة على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عرضته الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أن في هذا العالم الذي يمر بأزمة مصحوبة بنمو بطيء وبعدم المساواة وبحالة طوارئ بيئية، تفاقمت الأزمة الصحية غير المسبوقة بسبب مصفوفة عدم المساواة. وتواجه المنطقة الجائحة إلى جانب المشاكل الهيكلية الخطيرة القائمة، التي تتفاقم بسبب القيود الجيوسياسية في توزيع اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19. ويزيد كل ذلك من احتمال عدم تحقيق أهداف خطة عام 2030 ويعرض شموليتها للخطر. وتبين جميع الاتجاهات الوارد وصفها في التقرير أن نسبة مقاصد أهداف التنمية المستدامة التي أخذت طريقها إلى التحقيق لا تتجاوز الثلث. ومن ناحية إيجابية، فإن جميع البلدان تقريبا أنشأت آليات لتنفيذ ومتابعة خطة عام 2030. وقد أخذت بلدان المنطقة بزمام الأمور فيما يتعلق بخطة عام 2030، كما إن الاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية ما فتئت تتزايد. فعلى الصعيد العالمي، ينتمي ثلث البلدان التي ستقدم استعراضات للمرة الثالثة في عام 2021 إلى المنطقة، وكانت 28 بلدا من بين 33 بلدا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعتزم تقديم تقارير إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بين عامي 2016 و 2021.

9 - وينبغي أن تكون استراتيجية عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة استراتيجية واقعية، وأن تستند إلى التقدم المحرز، وأن تعترف بتحديات التنفيذ، وأن تتماشى مع التعافي المحدث للتحول. وقد اقترحت اللجنة استراتيجية عمل تتوخى إعطاء دفعة كبيرة للاستدامة على أساس خطة عام 2030

وأهدافها السبعة عشر، أقرتها جميع الدول الأعضاء في اللجنة خلال دورتها الثامنة والثلاثين، المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وحددت الاستراتيجية قطاعات النمط الإنمائي الجديد، وهي انتقال الطاقة إلى مصادر متجددة غير تقليدية؛ والنظم المستدامة في التنقل والحيز الحضري؛ والثورة الرقمية وتمكين الجميع من الاستفادة منها؛ والقطاع الصناعي المتخصص في الرعاية الصحية؛ والاقتصاد الأحيائي والموارد البيولوجية والنظم الإيكولوجية الطبيعية؛ وتعزيز قيمة اقتصاد الرعاية وتوسيع نطاقه؛ والاقتصاد الدائري؛ والسياحة المستدامة. والغرض من اختيار هذه القطاعات هو جعلها بمثابة دليل إرشادي يمكن أن يستند إليه كل بلد، وفقا لخصائصه وأولوياته، في تحديد الأنشطة التي يرغب في التركيز عليها، وكيفية المزج بينها، والنهج المتبع في تنفيذ السياسات الإنمائية، والطريقة التي تدرج بها المجالات الأخرى في نموذج التغيير الهيكلي التدريجي اللازم لبناء مستقبل أفضل. ولذلك، لا بد من تعزيز محركات النمو الجديدة التي تؤدي إلى نتائج يمكن أن يعاد توزيعها، ولا بد من سد الثغرات وتفادي الشراك التي تقع فيها البلدان المتوسطة الدخل. ولا بد من فرض ضرائب تصاعدية، إلى جانب سد الفجوات التكنولوجية والاستثمارية، مع الحرص على حماية البيانات وضمان أمن الفضاء الإلكتروني، وتغيير مواضيع الحوار مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، والانتقال من اللامبالاة إلى التضامن.

10 - وفي الجلسة المخصصة للتعليق على التقرير، لوحظ أن التقرير يحدد نهجا تكامليا إزاء الجوانب المتعددة للأزمة، إضافة إلى مجموعة من مقترحات العمل القائمة على التحليل والإسقاطات الإحصائية. فقد أبرزت التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخطيرة التي أدت إليها الأزمة الحاجة الملحة إلى إحداث تحول في أنماط الإنتاج والاستهلاك. وينبغي أن يؤدي التعافي إلى التحول وأن يكون الواقع الجديد مستداما وابتكاريا وأخضر وخاليا من انبعاثات الكربون وشاملا للجميع. وعنوان التقرير يشير إلى "بناء مستقبل أفضل"، مما يضفي عليه طابعا إيجابيا، كما إن الإشارة إلى "العمل" أمر له أهمية حاسمة لأن من المهم إعداد تقرير يؤدي إلى اتخاذ إجراءات من أجل تحقيق خطة عام 2030. ويعد التقرير مساهمة قيّمة في التقرير العالمي عن التنمية المستدامة الجاري إعداده لنشره في عام 2023، لأنه يستند إلى البيانات ويسلط الضوء على الكيفية التي تفاقمت بها المشاكل الهيكلية القائمة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بسبب أزمة كوفيد-19، التي وضعت المزيد من العقبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أمام تحقيق التنمية المستدامة وتسببت في ضياع مكاسب عقد من الزمن. ويبرز التقرير الكيفية التي أرشدت بها خطة عام 2030 هذه المنطقة في اتجاه النمو القائم على الاستدامة البيئية والمساواة، وهو اتجاه يختلف عن المسار القائم. فالمساواة تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للاستدامة البيئية وفي التصدي لتحديات تغير المناخ. وكانت المرأة في الخطوط الأمامية للأزمة وتضررت منها بشدة. وقد جمع التقرير معلومات تقدم لمحة عامة جيدة عن كيفية تعامل البلدان مع الوضع. ويعد توافر اللقاحات بعدا جديدا من أبعاد عدم المساواة، ويكتسي الإنتاج المشترك للقاحات في المنطقة أهمية كبيرة باعتباره مجالا يتيح العديد من الفرص.

11 - وذُكر أيضا أن اللجنة من الموارد القيمة جدا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأن تاريخها وفكرها يجعلان منها مُحاورا عالميا. وبالنظر إلى الأزمة القائمة، لا بد من مراعاة حقيقة أن العالم قد تغير وأن طريق العودة إلى الواقع السابق لم يعد موجودا، إذ لا مجال للعودة إلى الوراء. وتمر الحوكمة على الصعيد العالمي بمنعطف لا يتضح فيه إنْ كان هناك تغيير في الهيمنة العالمية أو ما إذا كانت هناك أي إمكانية لبناء حكم ديمقراطي متعدد الأطراف. فقد تدهورت أدوات الحوكمة العالمية. ومن الأمثلة على ذلك عملية إنتاج اللقاحات وتوزيعها. وقيمة عمل اللجنة تتمثل في أنها أدرجت عناصر جديدة في الخطاب

التقليدي، وعلى الرغم من أنها لجنة اقتصادية، فإنها نجحت في تعميم نهج كلي شامل ومتعدد التخصصات. والتقرير المقدم إلى المنتدى يتناول مشاكل عالم اليوم، أي تحول عالم العمل، والتشغيل الآلي، وصعوبة الحفاظ على نظم الرعاية الاجتماعية، التي تم توطيدها في البلدان المتقدمة النمو والتي لم يتم توطيدها في بلدان المنطقة في معظم الأحيان. وقد جعلت الجائحة من التعافي المحدث للتحول مفهوما رئيسيا.

12 - ويشير التقرير أيضا إلى إعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المنطقة، سعيا إلى إيجاد أوجه التآزر والتعاون فيما بين وكالات المنظومة وصناديقها وبرامجها. وينبغي أيضا أن تكون المنظومة حاضرة على الصعيد المحلي، إلى جانب المنظمات غير الحكومية وأفرقة البحث، لكي يكون لعملها أثر حقيقي على أرض الواقع. ويبرز التقرير كذلك الحاجة إلى مزيد من التكامل الإقليمي، لا سيما في مرحلة التعافي من جائحة كوفيد-19.

## ثالثا - الحوار بشأن التعافي المرن والمستدام من جائحة كوفيد-19 وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030

13 - خلال هذا الحوار، الذي أداره وزير التخطيط الوطني والسياسات الاقتصادية في كوستاريكا، جددت البلدان تأكيد التزامها بخطة عام 2030 وبأهداف التنمية المستدامة، التي تعد دليلا يُسترشد به في تلبية الاحتياجات الناشئة عن جائحة كوفيد-19. وقد مكنت خطة عام 2030 البلدان من إحراز تقدم كبير على الجبهات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ولكن الجائحة أدت إلى عواقب وخيمة فيما يتعلق بالصحة والتعليم والبطالة والفقر والأمن الغذائي وكشفت عن الفجوات القائمة. وفي إطار التصدي للجائحة وآثارها، أعطيت الأولوية للحماية الاجتماعية بالإضافة إلى الصحة. ومن الضروري أن تتم إعادة البناء مع مراعاة المساواة والاستدامة وأن يتم تعزيز القدرة على الصمود مع إعادة تنشيط الاستجابة الإقليمية للجائحة، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول العادل على اللقاحات. وأكدت البلدان من جديد أن تعددية الأطراف هي حجر الزاوية في التنمية المستدامة وأنها تكتسي أهمية حاسمة في التصدي لتحديات مثل جائحة كوفيد-19. ويجب على البلدان أن تبدي قدرا أكبر من الالتزام والمسؤولية والتعاطف والتضامن.

14 - ورحبت الوفود بالوثيقة التي قدمتها اللجنة وأعربت عن تقديرها للتوصيات التي قُدمت في الوقت المناسب من أجل تحقيق التعافي في المنطقة. وتم التشديد على أهمية مفهوم التنمية في المرحلة الانتقالية، بالنظر إلى أن تصنيف البلدان المحدد على أساس الناتج المحلي الإجمالي ليس نهجا متعدد الأبعاد. وأبرزت عدة بلدان أهمية تكييف أهداف التنمية المستدامة للظروف المحلية كوسيلة لتركيز الجهود على أهم المجالات، وسلطت الضوء على التقدم الذي أحرزته من حيث السياسات البيئية والاستجابة لتغير المناخ، ولا سيما مبادرات التحول في مجال الطاقة. وتكتسي الشراكات بين القطاعين العام والخاص أهمية كبيرة، وكذلك مشاركة قطاع الأعمال التجارية ونقابات العمال ومنظمات المجتمع المدني. ولا بد من استجابة جماعية ومن عقد اجتماعي جديد لمواجهة الجائحة الحالية وغيرها في المستقبل. ودعت البلدان إلى التعاون والتضامن، مع الحرص على تعددية الأطراف بوصفها حجر زاوية ونهجا محوره الإنسان. وأشارت أيضا إلى التقويض المرفوض لتمويل منظمة الصحة العالمية وهياكلها في خضم الجائحة، الذي انعكست عواقبه، على سبيل المثال، في توزيع اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19.

15 - وإن بناء القدرة على الصمود أمر لا مناص منه بالنسبة لبلدان منطقة البحر الكاريبي. ويتعين على الاقتصادات أن تتطور لتصبح قادرة على تحمل مختلف أنواع الصدمات وألا تستسلم للإخفاقات النُّظُمية. فإعادة البناء على نحو أفضل ليست إجراء كافيا، ومن الضروري بناء مستقبل أفضل. وقد تضررت الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل غير متناسب بالجائحة، نظرا لقابليتها المتأصلة للتضرر من الكوارث واعتمادها الكبير على قطاع السياحة، الذي تلقى ضربة شديدة. غير أن تلك البلدان مصنفة في فئة البلدان المتوسطة الدخل استنادا لأدوات متقادمة لقياس الثروة، وبالتالي لا يمكنها الحصول على التمويل بشروط تساهلية. ومن الضروري وضع مصفوفة لقابلية التضرر من الكوارث، بالنظر إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يبين ضعف اقتصادات تلك البلدان.

16 - وأكدت كوبا ونيكاراغوا من جديد أن التدابير القسرية الانفرادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية وشددتها إدارتها السابقة ألحقت الضرر بقطاعات رئيسية مثل السياحة، وأعاقت تنمية البلدين. وعلاوة على ذلك، ذكر البلدان أن تلك التدابير تمثل انتهاكا منهجيا صارخا لحقوق الإنسان الواجبة لسكانهما، ويمكن اعتبارها جريمة ضد الإنسانية في وقت الجائحة.

17 - وقدم أحد ممثلي المجتمع المدني وثيقة بعنوان "منظمات المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قبل عقد العمل من أجل تنفيذ خطة عام 2030". وأبرزت الوثيقة الحاجة إلى تعزيز النظم الديمقراطية في بلدان المنطقة وضرورة معالجة أزمة كوفيد-19 باتباع نهج يراعي حقوق الإنسان، وتشجيع العمل اللائق، واحترام حقوق الإنسان الواجبة للفئات الضعيفة، وحماية المدافعين عن الأراضي والبيئة، والصحفيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وجمع بيانات مصنفة عن إعمال حقوق الإنسان، والتصدي للزيادة الواسعة النطاق في الفقر والجوع، واحتواء تزايد التطرف الديني وغيره من أشكال التطرف، وضمان حق الإنسان في الهجرة. ودعت منظمات المجتمع المدني أيضا إلى قطع التزامات مالية وسياسية وقانونية لضمان الامتثال لخطة عام 2030، وإلى تهيئة بيئة يُمنح فيها التعاون والتضامن في إطار خطة عام 2030 ما يلزم من القدرات وأطر السياسات والموارد الحكومية المخصصة. ودعت منظمات المجتمع المدني أيضا إلى التصديق على اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن من أجل ضمان الكرامة لشعوب المنطقة في مرحلة الشيخوخة.

18 - وأجريت حوارات أخرى أثناء الاجتماع الرابع للمنتدى، منها حوار بشأن الفصل الزائف بين الصحة والاقتصاد، تم التأكيد خلاله على أن الصحة حق من حقوق الإنسان ومنفعة عامة أساسية يجب أن تضمنها الدول. وقد بينت الجائحة بوضوح أن إمكانية الاستفادة الكاملة من نظم الرعاية الصحية الجيدة أمر أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع. وركزت حلقة نقاش أخرى على معالجة الأزمة والتعافي منها وإحداث التحول أثناء عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ لاحظ المشاركون فيها أن على الرغم من أن تحقيق الأهداف بحلول عام 2030 يبدو الآن صعبا، فإن خطة عام 2030 ستظل أساسا للتفكير في نموذج التنمية. وفي هذا الصدد، اقتُرح إجراء مناقشات بشأن إمكانية تعديل بعض مقاصد الأهداف تفاديا للإحباط في حال عدم تحقيقها بحلول الموعد النهائي المتفق عليه، وبشأن أهمية أدوات التمويل الابتكاري. وترد تفاصيل استنتاجات كل حلقة نقاش بمزيد من التفصيل في الموجز الذي أعدته رئاسة الاجتماع الرابع للمنتدى.

## رابعا - بناء مستقبل أفضل في منطقة البحر الكاريبي بعد جائحة كوفيد-19: المسائل الحاسمة بالنسبة لإبقاء خطة عام 2030 قيد النظر

19 - في إطار استراتيجية ''الكاريبي أولا'' التي وضعتها اللجنة وشرعت في تنفيذها رسميا خلال دورتها السابعة والثلاثين المعقودة في عام 2018، والتي تهدف إلى جعل المنطقة دون الإقليمية الكاريبية تحتل مكانة بارزة في أعمال اللجنة الرامية إلى تلبية احتياجات بلدان منطقة البحر الكاريبي وأوجه ضعفها على نحو أفضل، ذكر ممثلو تلك البلدان أثناء حلقة النقاش المخصصة لمنطقة البحر الكاريبي أن التدابير المنفذة من أجل منع انتشار فيروس كوفيد-19 ألحقت خسائر فادحة بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي والنفسي لمواطني المنطقة. ولا بد من النظر في كيفية إعادة تنشيط حركة النمو واسترجاع فرص العمل في منطقة البحر الكاريبي في أعقاب جائحة كوفيد-19، واستكشاف خيارات الدعم المالي لتفادي دوامة تزايد الديون، وحماية رفاه النساء والأطفال الذين تضرروا بشكل غير متناسب من ضياع فرص العمل في الاقتصاد غير الرسمي على وجه الخصوص ومن إغلاق المدارس، كما يجب النظر في كيفية اغتنام فرصة معالجة القضايا الجديدة والطويلة الأمد التي ما فتئت تُعرّض مسار التنمية في منطقة البحر الكاريبي للخطر.

20 - ولا بد من بدء عهد جديد للتنمية البشرية في بلدان المنطقة دون الإقليمية، يشمل تغيير النموذج التعليمي. ففي منطقة البحر الكاريبي، أبرزت الجائحة أهمية وضع استراتيجية مبتكرة للإدارة الفعالة للأمراض غير المعدية. ويجب بناء قدرات الموارد البشرية من حيث قدرة الناس على الصمود، لأن الموارد البشرية هي أهم الموارد في مكافحة أي مرض من الأمراض. وفيما يتعلق ببناء القدرة على الصمود، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لنوع المجتمعات المحلية التي ترغب المنطقة دون الإقليمية في بنائها. ويتعين إيجاد فرص لتمكين الرجل والمرأة من حيازة الممتلكات، لا تمكينهما من مجرد القيام بأنشطة مدرة للدخل.

21 - وقد أثرت الجائحة على نظم الحماية الاجتماعية ومستويات الدين العام، وحدت من الحيز المالي ومن هامش التصرف المتاحين للحكومات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بلدان منطقة البحر الكاريبي المصنفة في فئة البلدان المتوسطة الدخل تواجه صعوبات في الحصول على التمويل، ومن ثم فإن مبادرات التمويل الابتكاري (مثل مبادرة مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ، واقتراح إنشاء الصندوق الكاريبي لتعزيز القدرة على الصمود، وإدراج بنود تغطي حوادث من قبيل الأعاصير والجوائح في شروط الاقتراض) مبادراتٌ ضرورية وجديرة بالترحيب. ولا بد من إعادة النظر في الهيكل المالي العالمي من أجل توفير وسائل التنفيذ اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي ألا يُنظر في اقتراح إصدار حقوق سحب خاصة جديدة وإعادة توزيع فائض حقوق السحب الخاصة من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية فيما يتعلق بالبلدان المنخفضة الدخل فحسب، بل أيضا بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل. وقد أتاحت الأزمة فرصة للاستفادة من النقاش الدائر على الصعيد العالمي بشأن تمويل التنمية، مع مراعاة سياق جائحة كوفيد-19 والاحتياجات المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل في منطقة البحر الكاريبي وأوجه الضعف الخاصة بها.

22 - وشدد ممثلو بلدان منطقة البحر الكاريبي على أهمية وضع نماذج حكم جديدة شاملة للجميع، تمكن الناس من المشاركة الحقيقية في السياسات العامة وفي التنمية. فلا بد أن يشمل بناء مستقبل أفضل جميع الناس حقا. ومن المهم أيضا أن تُدرَج في الخطة الإقليمية خصوصيات منطقة البحر الكاريبي،

بما فيها التحديات ومواطن القوة، والمنتدى يتيح حيزا للمضـــي قدما في تطوير تلك الفرص من أجل بناء مستقبل أفضل.

## خامسا - مساهمة منظومة الأمم المتحدة

23 - أثناء الجلسة المتعلقة بمساهمة منظومة الأمم المتحدة، قالت نائبة الأمين العام في بيان مسجل مسبقا أن أزمة كوفيد-19 تسببت خلال العام الماضي في انتكاسة في تنفيذ خطة عام 2030. وقد استجابت حكومات أمريكا اللاتينية للأزمة الصحية والاجتماعية والاقتصادية على وجه السرعة، مستخدمة ما لها من الأدوات، وتحلى العديد منها بروح قيادة مثالية في الحد من انتقال العدوى. وتقرير عام 2020 المتعلق بالنتائج المحققة على نطاق المنظومة، الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو التقرير الأول من نوعه، يبين الكيفية التي ســـاهمت بها الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي في الاستجابة للأزمة. ويهدف التقرير إلى زيادة الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها المنظمة في المنطقة، ويسلط الضوء على الإمكانات الهائلة للأصول الإقليمية للمنظمة. وبفضل إصلاحات الأمين العام، أصبحت المنظومة في وضع أفضل يمكنها من دعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نحو مستقبل أفضل. وشجعت نائبةُ الأمين العام الشركاء على مواصلة المساهمة في الهيكل الإقليمي وشكرت الأمينةَ التنفيذيةَ للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمديرَ الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفتهما نائبين لرئيسة المنبر الإقليمي للتعاون لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على دورهما الرائد في صياغة ذلك التقرير الهام. وستكون منظومة الأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شريكا مخلصا طوال رحلة التحول نحو إقامة اقتصادات ومجتمعات أكثر مساواة وعدلا واستدامة.

24 - وعرض نائبا رئيسة المنبر الإقليمي للتعاون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقرير عام 2020 المتعلق بالنتائج المحققة على نطاق المنظومة، الصادر عن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يهدف إلى إبراز مساهمة منظومة الأمم المتحدة في دعم استجابة بلدان المنطقة للجائحة بهدف زيادة الشفافية وتعزيز المساءلة والإدارة القائمة على النتائج لهيكلها الإقليمي. وشملت النتائج الرئيسية على نطاق منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في المنطقة، وإلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين في استجابتهم لجائحة كوفيد-19، وذلك من خلال توجيهات سياساتية قائمة على الأدلة، وبتقديم الدعم في بناء القدرات وإنشاء منابر إقليمية لتبادل المعارف والاتصالات. وأُطلقت مبادرات مشتركة بين الوكالات للاستجابة المتكاملة للتحديات التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19. واتُّخذت إجراءات مشتركة لمعالجة الأسباب الهيكلية لعدم المساواة وتعزيز التعافي المحدث للتحول المتسم بالمساواة والاستدامة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن اتخاذ إجراءات لتعزيز التعاون والشراكات من أجل التعجيل بتنفيذ الأهداف.

25 - وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت خلال الاجتماع مشاورات مع الدول الأعضاء في المنطقة حول الائتلافات المواضيعية التي أقامها المنبر الإقليمي للتعاون الذي أنشئ للمنطقة (بشأن تغير المناخ والقدرة على مواجهته، والجريمة والعنف، والنمو المنصف، والحكم والمؤسسات، وتنقل البشر، إلى جانب ائتلاف جديد معني بتمويل التنمية) وحول فريقي العمل المواضيعيين الشاملين التابعين لذلك المنبر (المعني أحدهما بالشباب والآخر بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة). وعُرض كذلك المنبر الإقليمي للمعارف

الخاص بخطة عام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بوابة أهداف التنمية المستدامة)، الذي أنشئ بناء على التوصية الثانية للأمين العام المتعلقة بإنشاء مراكز قوية لإدارة المعارف في كل منطقة بتجميع الخبرات في مجال السياسات، الواردة في تقريره الصادر عام 2019 بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/74/73-E/2019/14، الفقرة 113). وبوابة أهداف التنمية المستدامة تجمع وتعرض أعمال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المتصلة بخطة عام 2030 وبأهداف التنمية المستدامة، ويشمل ذلك الأنشطة الرئيسية والبيانات والإحصاءات والأدوات التحليلية والمنتجات المعرفية. وقد زادت هذه المنصة في وضوح الأصول الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفي إمكانية الوصول إليها، ويشمل ذلك أعمال الائتلافات المواضيعية وفريقي العمل المواضيعيين الشاملين، إلى جانب الأعمال الرامية إلى تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

26 - ومن خلال تلك العروض، كررت منظومة الأمم المتحدة استعدادها لمواصلة الوقوف في الطليعة من أجل دعم الدول الأعضاء في المنطقة لتستفيد من قدرة منظومة الأمم المتحدة على جميع المستويات، ومن أجل زيادة الطموح وإيجاد الحلول واتخاذ الإجراءات للتعجيل بالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإنجاز نواتج عالية الجودة لمعالجة حالة الطوارئ الاجتماعية والاقتصادية مع تشجيع الانتقال إلى نموذج إنمائي يحدث التحول.

27 - وسلط عدد من البلدان الضوء على مساهمة منظومة الأمم المتحدة خلال فترة الجائحة. فالطريقة الوحيدة للتصدي للتحديات العالمية بشكل كامل وشامل للجميع هي الاعتماد على تعددية الأطراف بقوة وفعالية، والأزمة العالمية تستلزم استجابات عالمية مترابطة في إطار محفل متعدد الأطراف بامتياز، وهو الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن منظومة الأمم المتحدة شريك مخلص لبلدان المنطقة، وقد ضاعفت جهودها من أجل دعم تلك البلدان، إذ أثبتت قدرتها على التنسيق بفعالية بين الكيانات، ونظمت استخدام الموارد المتاحة، وقدمت المساعدة المصممة خصيصا على أساس رؤية شاملة لتحديات المنطقة. وأعرب الممثلون أيضا عن ارتياحهم لعملية إصلاح المنظومة، مع الإقرار بأن باب تحسين العمليات وزيادة الكفاءة مفتوح باستمرار، كما أعربوا عن رغبتهم في أن يواصل المنبر الإقليمي للتعاون نموه لتزيد قوته وليساهم في تلبية احتياجات البلدان وفقا للأولويات الوطنية ودعما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## سادسا - استنتاجات وتوصيات الاجتماع الرابع لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي

28 - تم اعتماد استنتاجات وتوصيات الاجتماع الرابع للمنتدى المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي. وكانت تلك الاستنتاجات والتوصيات قد أحيلت إلى البلدان لتجري بشأنها سلسلة مشاورات يسرتها حكومة كوستاريكا، وهي البلد الذي ترأس الاجتماع الرابع للمنتدى، عن طريق البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وفيما يتعلق باعتماد الاستنتاجات والتوصيات، شددت الرئاسة على أن الوثيقة حققت توازنا هاما بين التنفيذ والمتابعة المستمرين لخطة عام 2030 وللأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وشكرت الوفود على مشاركتها في عملية التشاور وعلى مرونتها أثناءها.

## سابعا - اجتماع المائدة المستديرة الختامي حول موضوع "بناء مسار شامل وفعال لتحقيق خطة عام 2030 في سياق عقد العمل والتعافي من جائحة كوفيد-19"

29 - اتفق المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة الختامي على ضرورة اتخاذ إجراءات فورية وبذل جهود موحدة في إطار عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواجهة تحديات الجائحة. ويتعين على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اغتنام تلك الفرصة لتعزيز التكامل الإقليمي الدائم. وتكتسي إمكانية حصول الجميع على اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 في الوقت المناسب وبإنصاف أهمية حاسمة بالنسبة للتعافي على الصعيد العالمي، وبما أنها منفعة عامة عالمية، يتعين إدراجها ضمن مواضيع عقد العمل. وفي الطريق نحو بناء مستقبل أفضل، لا بد أن تقوم الجهود على أساس حقوق الإنسان، وهي أفضل لقاح ضد الجوع والفقر وعدم المساواة والعديد من العلل الأخرى التي تواجه البشرية. ولا بد أيضا من إبرام عقد اجتماعي جديد يتيح فرصا يمكن أن يغتنمها الجميع. فقد أتاحت تجربة الجائحة للبلدان فرصة لتنفيذ سياسات تهدف إلى تحقيق المساواة الاجتماعية تدريجيا وإلى إحراز تقدم فيما يتعلق بأحد التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة، وهو الحد من عدم المساواة (الهدف 10). والمساواة شرط أساسي للنمو الاقتصادي. وينبغي أن يكون نموذج الرعاية الاجتماعية نموذجا أوسع نطاقا ومتعدد القطاعات، وأن يشمل المساواة والاستدامة. ومن المجالات التي يمكن أن تدفع عجلة النمو مع الحرص على استدامته مجال التحول الذي يشهده قطاع الطاقة، والتنقل المستدام والتخطيط الحضري، والسياحة المستدامة، والاقتصاد الدائري، والثورة الرقمية، والقطاع الصناعي المتخصص في الرعاية الصحية، واقتصاد الرعاية. وتم تسليط الضوء على أهمية الحصول الكامل والمتساوي على خدمات الصحة والتعليم والتغذية والتكنولوجيات الرقمية ومياه الشرب وغير ذلك من الخدمات العامة. وقد أثبتت الجائحة أن البلدان التي لها نظم أقوى في مجالي الصحة والحماية الاجتماعية لها أيضا قدرة أكبر على مواجهة الأزمات.

30 - ويجب أن يكون عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة مصحوبا بتنسيق أكثر كفاءة بين جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة. ولا بد أن تتسم تعددية الأطراف بالفعالية من أجل تحسين الظروف المعيشية للناس على أرض الواقع. وتم التشديد على مساهمة الاستعراضات الوطنية الطوعية في تنفيذ خطة عام 2030 من خلال ربط الإجراءات الوطنية بالسياسات العالمية المتعددة الأطراف ومواءمة جهود مختلف الجهات الفاعلة في كل بلد على حدة. وقد انحرفت بلدان معينة بالفعل عن مسارها صوب تحقيق خطة عام 2030 قبل الجائحة، وهناك خمسة مجالات يجب أن تشملها أولويات التعافي، وهي مواءمة السياسات العامة مع أهداف التنمية المستدامة، وخلق فرص العمل، وتعاون القطاع الخاص، والحماية الاجتماعية، والتمويل المحلي. وفيما يتعلق بالديون، يجب التوصل إلى توافق سياسي في الآراء من أجل إيجاد حل شامل بالعمل في إطار المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تقديم الدعم في الإجراءات الجارية على الصعيد العالمي وفتح الحوار مع الدائنين والمدينين في القطاع الخاص.

31 - وتم التأكيد على الحاجة إلى بيانات مفيدة ووثيقة الصلة بالأمر لتقييم الأوضاع في البلدان تقييما أفضل، ولا بد من قياس الفقر بوسائل متعددة الأبعاد وبسبل أكثر تطورا. ويجب أن تتاح للبلدان المتوسطة الدخل إمكانية الحصول على التمويل الدولي بشروط أكثر يسرا من أجل تلبية حاجتها الملحة إلى السيولة لمواجهة التحديات التي طرحتها جائحة كوفيد-19. فمستويات ديون بلدان منطقة البحر الكاريبي مستويات لا يمكن تحمُّلها. وتلك البلدان تحتاج إلى تخفيف عبء الديون على وجه السرعة، وبالنسبة للكثير منها، فإن السبيل الوحيد للمضي قدما هو الاستثمار في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة آثاره. وليست

الحلول القائمة على الطبيعة مفيدة للمجتمع فحسب، بل يمكن أيضا أن تكون فعالة من حيث التكلفة. والمجتمع المدني يدعو إلى تحول النموذج الفكري، إذ لا بد من المزيد من مشاركة المواطنين، والمزيد من الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمزيد من المساواة والانسجام مع الطبيعة. كما إن المدافعين عن حقوق الإنسان وعن البيئة في حاجة ماسة إلى الحماية. وفي هذا الصدد، فإن من الأهمية بمكان أن يتم التصديق على الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكازو). وتهدف شراكات مثل المنبر الإقليمي للتعاون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى زيادة قدرات كل بلد عضو إلى أقصى حد، ولذلك يتم التشجيع أيضا على تقديم الدعم إلى البلدان لتنجح في تنفيذ خطة عام 2030، على سبيل المثال.

32 - وعلى نحو أكثر تحديدا، ذكرت الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ملاحظاتها الختامية أن توافق الآراء الإقليمي الذي تم التوصل إليه في الاجتماع الرابع للمنتدى يدعم الجهود التي تشتد الحاجة إليها، والتي تهدف إلى بناء مجتمعات عادلة ومستدامة تعالج عدم المساواة وتضمن المواطنة والحقوق، فضلا عن الحاجة الملحة إلى العمل يدا في يد كمنطقة واحدة من أجل ضمان إمكانية الحصول على اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 وتبادل القدرات والخبرات لكي يتم تطعيم جميع السكان. ويتيح المنتدى حيزا يمكّن المنطقة من التحدث وفقا لهويتها عن واقعها وخصوصياتها، ومن إدراك تنوعها الغني وتشجيع ومواءمة تطلعاتها المشتركة. وقد التزمت المنطقة بالتغلب على الجمود، وعدم العودة إلى نمط التنمية المتسم ببطء النمو وانخفاض الإنتاجية وعدم كفاية العمالة والفقر وعدم المساواة والأزمات البيئية والاجتماعية الحادة، إذ لا مجال للعودة إلى الوراء، لأن العالم قد تغير.

33 - وقد قيل بصوت عال وواضح أن المساواة ليست نتيجة للنمو الاقتصادي، بل هي شرط مسبق ضروري ولا غنى عنه لتحقيق الكفاءة، وحتى لتحقيق النمو. وأكدت المنطقة من جديد حاجتها الملحة إلى الانتقال إلى مجتمع الرعاية، وأقرت بقوة بأن بتقدم وانتقال امرأة واحدة يتقدم الجميع، لأن المجتمع يتقدم عندما تتقدم المرأة. وقد لقنتنا الجائحة دروسا هامة جدا، فهناك تباينات عالمية حادة أصبحت أكثر وضوحا بسبب الجائحة. وشهد العالم بالفعل تفاوتات مالية ومناخية، وهو يشهد الآن تفاوتات في إمكانية الحصول على خدمات الصحة واللقاحات. ويشهد العالم أيضا نشأة بيئة جيوسياسية جديدة في تحضير اللقاحات وإنتاجها وتوزيعها. وذلك هو السبب الذي يضع تحدي التلقيح في صميم الحالة الراهنة. وعلى الرغم من أن مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي ليس حلا كاملا للمنطقة، فإن منظمة الصحة للبلدان الأمريكية بحاجة إلى الدعم في تنفيذ تلك المبادرة وتوسيع نطاقها، ويجب إجراء حوار مع بلدان نصف الكرة الأرضية التي سيكون لديها فائض في اللقاحات، وينبغي إنشاء آلية لتوزيع تلك اللقاحات في نصف الكرة الأرضية الآخر. وفي إطار هذا السيناريو، حان الوقت لتعمل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشكل جماعي ولتغتنم الفرصة لتحقيق التكامل الإقليمي دون مزيد من التأخير. وقد اقترحت اللجنة تعزيز آليات التنسيق الإقليمية للحصول على اللقاحات بتعزيز الأداء الكامل لمرفق كوفاكس، والقيام بحملات توعية لمن لا يريدون اللقاح، ومواصلة المفاوضات مع البلدان التي سيكون لديها فائض في اللقاحات، وتبادل المعلومات عن أفضل الممارسات في عملية التطعيم، والتشجيع على الزيادة في مرونة نظم الملكية الفكرية.

34 - وينبغي للمنطقة أن تقدم الدعم لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد بذلت حكومة المكسيك جهودا جادة لتغيير الحوار بشأن اللقاحات. وأثناء رئاستها المؤقتة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، خاطبت المكسيك العالم وعرضت على الأمم المتحدة مبادرة من أجل

الحصول العادل ليس فقط على اللقاحات، ولكن أيضا على الأدوية والإمدادات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تؤدي مبادرات مثل اشتراك المكسيك والأرجنتين في إنتاج اللقاحات إلى تحسين التكامل الإقليمي من أجل إنشاء قطاع صناعي متخصص في الرعاية الصحية. ويتطلب ذلك المزيد من الإنصاف في تعددية الأطراف. وينبغي أن تستفيد تلك الجهود من أوجه التآزر التي توفرها نظم التكامل، مثل الجماعة الكاريبية ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى. ويتعين على مجتمعات المنطقة أن تعزز قدرتها على الصمود لتتمكن من استيعاب التغيير ومن إعادة تنشيط وتجديد أنفسها. والمخرج الوحيد هو المخرج المؤدي إلى مجتمع الرعاية، وهو مجتمع يتبنى الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية وإمكانية حصول الجميع على الخدمات العامة (مثل الإنترنت ومياه الشرب) ورعاية هذا الكوكب. وفيما يخص هذه النقطة، هناك جانبان مختلفان: فمن ناحية، هناك دعم بلدان منطقة البحر الكاريبي في مسائل مثل تخفيف عبء الديون وتجاوز تصنيف البلدان حسب دخل الفرد، ومن الناحية الأخرى، هناك إقامة مواثيق وائتلافات سياسية واجتماعية جديدة تشجع على إنشاء مجتمع الرعاية الوقائية الذي يضع حدا لظاهرة تحمُّل المرأة لعبء الرعاية بمفردها.

35 - ولا بد من توليد القيمة والثروة، لا الاقتصار على استخراجهما دون ابتكار مع الاكتفاء بخلق فرص عمل نادرة. فذلك نهج يدعو إلى القلق إزاء الميل نحو العودة إلى الاعتماد على المنتجات الأولية في الاقتصادات. ومن أجل تعزيز القطاعات التي تدعم التعافي المحدث للتحول، يجب وضع سياسات صناعية وتكنولوجية تمتثل للمعايير البيئية. وحتى في خضم الأزمة، لا بد من العودة إلى مسار التنمية المستدامة وضمان أن إعادة البناء المؤدية إلى التحول تقوم على أسس مستدامة بيئيا. وقد حذرت الأوساط العلمية مرارا من خطورة المسألة البيئية. فقد تم اختراق العتبات الحرجة على صعيد الكوكب برمته، ولم تعد البيئة الطبيعية التي تعيل البشرية قادرة على تحمل المزيد. وأصرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أن البيئة عنصر حاسم في ربط حالة الطوارئ بفترة التعافي وبعقد العمل من أجل التصدي للتحديات الرئيسية التي يواجهها الكوكب. فالانتعاش الاقتصادي القائم على الاستدامة البيئية والمساواة يمكّن من الخروج بسرعة من الركود ومن تحسين نوعية الحياة والصحة بقدر كبير. ويتطلب ذلك وضع سياسات تتماشى مع خطة عام 2030، وإقامة تحالفات سياسية داخلية ودولية جديدة، وأشكالا جديدة من التعاون الدولي لدعم التغيير في نمط التنمية. وعملية اعتماد وتنفيذ اتفاق إسكاسو بنجاح على الرغم من الصعوبات تشهد على إمكانية تحقيق ذلك. ولا يمكن أن نتوقع أن يؤدي الاستمرار في التصرف بنفس الطريقة سيؤدي إلى نتائج مختلفة. لذا فإن من الأهمية بمكان أن يتم استئناف الإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام 2030.

36 - ولدى البلدان المتوسطة الدخل حاجة ملحة إلى الحصول على تمويل دولي بشروط أكثر يسرا لتلبية احتياجاتها الشديدة إلى السيولة لمواجهة التحديات الناشئة عن جائحة كوفيد-19. فقد شهدت جميع بلدان المنطقة، بدون استثناء، تدهورا في أوضاعها المالية وزيادة في الديون الحكومية العامة. وتجدر الإشارة مجددا إلى أن مستويات ديون بلدان منطقة البحر الكاريبي مستويات لا يمكن تحملها. وقد كانت تلك الديون غير مستدامة قبل الآن، ولكن ركود قطاع السياحة زاد في الحاجة الملحة إلى تخفيف عبء الديون على منطقة البحر الكاريبي دون مزيد من التأخير. ويتعين على أمريكا اللاتينية أن تبدي تضامنها وأن تسهم في التغلب على التفاوتات المزدوجة التي تواجهها بلدان منطقة البحر الكاريبي، فهي لا تسبب التلوث، ولكنها تعاني بشدة من آثار التلوث الذي تتسبب فيه بلدان أخرى. ولم تعد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تطيق الظلم الهيكلي الذي يتسم به ذلك التلوث. وقد حان الوقت لوضع حد لثقافة الامتيازات وأوجه عدم

المساواة والقضاء على الفقر بجميع أشكاله. وعدم الكفاءة الذي يطبع عدم الاستدامة وعدم المساواة أمر يبعث على القلق. فعدم القدرة على الحصـــول على كامل خدمات الصـــحة أو التعليم أو التغذية أو التكنولوجيات الرقمية يفتقر إلى الفعالية الآن وسـيفتقر إليها في المسـتقبل أكثر من الآن. وقد تغير العالم، ولكنه لم يتغير نحو الأفضل، إذ تفاقمت التفاوتات على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

37 - وأشـار نائب وزير الخارجية والعبادة المعني بشـؤون تعدد الأطراف في كوسـتاريكا، بصـفته رئيس الاجتماع الرابع للمنتدى، إلى أن نص الاسـتنتاجات والتوصـيات المتفق عليها يعد خارطة طريق واضـحة لتنفيذ خطة عام 2030، ويشـكل موقفا إقليميا مشـتركا للمنتدى السـياسـي الرفيع المسـتوى المعني بالتنمية المسـتدامة. وجدد رئيس الاجتماع التأكيد على وجود توافق في الآراء بشـأن أولويات المنطقة في التصـدي لجائحة كوفيد-19، على نحو ما يرد في الإعلان السياسي بشأن التعافي المستدام والمرن والشامل للجميع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي اعتُمد في الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقودة في تشـرين الأول/أكتوبر 2020 برئاسـة كوسـتاريكا. وفي الختام، حث بلدان المنطقة على أن تتحدث بصـوت واحد ضـمن النظام المتعدد الأطراف من أجل تحقيق مسـتقبل مختلف للمنطقة.